



المشكلات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالصراعات المسلحة بالمجتمع الليبي

وجدان أبو القاسم الميلودي

أستاذ علم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة الزاوية

Environmental and Social Problems Associated with Armed Conflicts in Libyan Society

Dr. Wajdan Abu Al-Qasim Al-Miloudi

Professor of Sociology, Faculty of Arts, University of Zawiya

w.mohamed@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/01/14 - تاريخ المراجعة: 2026/02/10 - تاريخ القبول: 2026/02/22 - تاريخ للنشر: 2026 /03/23

الملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير الصراعات المسلحة على الأوضاع البيئية وأثر الصراع المسلح على التغيرات المكانية حيث هجرة بعض الأفراد والأسر خوفاً من القتل ، وبحثاً عن مكان آمن يساعد على العمل ، وهو ما خلق عدد كبير من النازحين والخيام بما تحمل من تأثيرات سلبية على البيئة، وتدهور الخدمات ، وزيادة التلوث. كما أدت الصراعات المسلحة إلى هجر الأراضي الزراعية وتصحرها خوفاً من الإصابة برصاص الجماعات المسلحة، وهو ما يبرز بعض التأثيرات البيئية السلبية.

كما أبرزت الدراسة القوى الدولية والعربية والمحلية في مواجهة الصراعات المسلحة ، إضافة إلى أهمية دور المؤسسات الدولية والمحلية والقوانين الدولية في مواجهة القوى والجماعات التي تعمل على زعزعة الاستقرار وزيادة الصراع في المجتمع. مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعبت دوراً مهماً في تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير المأوى والرعاية الصحية والتعليم. كما ساعدت في تسهيل العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية.

الكلمات المفتاحية: المشكلات البيئية والاجتماعية - الصراعات المسلحة - المجتمع الليبي

مقدمة

لم تسلم البشرية عبر تاريخها الطويل من ويلات النزاعات المسلحة وما تخلفه من دمار وآلام لبني البشر. وعلى الرغم من تجريم ميثاق الأمم المتحدة للجوء إلى القوة في مجال العلاقات الدولية وعدم إجازتها إلا في أحوال محددة، كالدفاع الشرعي أو لحفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أن هذا المنع القانوني لم يؤدي إلى اختفاء أو تقليل النزاعات المسلحة. لهذا اتجه المجتمع الدولي إلى محاولة التقليل من هذه الخسائر الفادحة في الأرواح والأعيان أثناء النزاعات المسلحة. النزاع أو الصراع بين الأمم أو الأمة الواحدة هو نتيجة لاختلافات عدة سواء من المنظور السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو لاختلاف الرؤى والأفكار والمصالح التي تؤدي إلى حدوث النزاع الذي قد يصل إلى حد الصراع المسلح مما قد يسبب في انهيار البلدان وتشنت وتدمير العباد والضعف والانحناء للعدو لأن أهل هذه البلدان المتنازعين تركوا نداء الحكمة والموعظة الحسنة.

من أشد الأزمات التي تؤثر على المجتمع الليبي " قضية النزاع المسلح" وتداعياتها التي حولتها إلى أزمة بنيوية ممتدة منذ ما يزيد على عقد من الزمن، حيث تعددت تأثيراتها الاجتماعية والديموغرافية والبيئية والاقتصادية على جميع المجتمع

الليبي، وهو ما يؤثر على استقرار المجتمع والتنمية المستدامة، وهو ما يتطلب استراتيجية لمواجهةها (بندق، ديسمبر 2023، ص406)

ظهرت التشكيلات والجماعات المسلحة في مختلف المدن، والقرى الليبية، وقد أصبحت لدى بعض القبائل والمدن مجموعات مسلحة، ومجالس عسكرية فرضت وجودها بالمناطق، وشكلت تحالفات تجمعها المصلحة وحب السيطرة، والنفوذ مما زاد من حدة الصراع فيما بينها، وتسببت في عرقلة المسار السياسي وشرخ النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي. وهذه الجماعات والتشكيلات المسلحة كانت ولا زالت الأكثر تأثيراً على الصراع في ليبيا، وقد أشارت عدة تقارير أممية إلى أن بعض التشكيلات المسلحة قد تغلغت في هياكل الدولة الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبدأت تفرض شروطها، وتمارس الابتزاز على هياكل الدولة للحصول على الأموال والمناصب المهمة، كما نتج عن الحروب والاقتتال بين هذه التشكيلات المسلحة منذ بداية تشكيلها في نزوح العديد من السكان وارتفاع عدد المهجرين والمهاجرين بالداخل والخارج.

و تواجه الدولة الليبية صراعاً داخلياً مسلحاً منذ سنة 2014 يعتبر كتطور دراماتيكي للأزمة الليبية التي تعيشها البلاد منذ ثورة 17 فبراير 2011 وسقوط نظام معمر القذافي.

وشهدت ليبيا في الفترة من أبريل نيسان 2019 حتى يونيو حزيران 2020، محاولات مستميتة من جانب قوات شرق ليبيا التي يقودها خليفة حفتر للسيطرة على طرابلس، لكنه فشل بعد معارك عنيفة. وبعد وقف إطلاق النار، وقع اتفاق عام 2021 في جنيف برعاية الأمم المتحدة، تأسست على إثره هيئات مؤقتة لإدارة شؤون البلاد.

وفي ليبيا تتصارع حكومتان على السلطة، الأولى حكومة الوحدة التي تشكلت بموجب اتفاق جنيف والمعترف بها أممياً برئاسة الدبيبة ومقرها طرابلس وتدير منها غرب البلاد، والثانية حكومة أسامة حماد التي كلفها مجلس النواب ومقرها مدينة بنغازي وتدير شرق البلاد ومدنا بالجنوب الذي تسيطر عليه قوات المشير خليفة حفتر.

ونظراً لتأثير الصراع المسلح على البيئة، ولما للبيئة من أهمية كمحيط ومؤثر حيوي وفعال في حياة أفراد المجتمع يمكن من خلالها تشكيل سلوكهم بما يزيد من إنتاجهم ومساعدتهم على إحداث التنمية والنهوض بالمجتمع.

أولاً: مشكلة الدراسة:

شهدت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي عواقب عديدة على غرار تدهور الوضع الأمني وانتشار الصراعات السياسية المتعددة الأطراف و بدأت تظهر جليا مع" الخلافات التي وقعت بشأن تشكيلة الحكومة الجديدة والموقف من رئيسها محمود جبريل الذي سارع على الى تقديم استقالته، وخلفه العبد الرحيم الكيب ولم يتوقف الأمر عند ذلك فسرعان ما نشب الصراع بين القوى المسلحة المنتشرة في أحياء العاصمة الليبية طرابلس فور صدور قرار بإنهاء المظاهر المسلحة وإعادة تشكيل قوات الجيش والشرطة وضم جميع العناصر المسلحة إليها، وحصلت اشتباكات نتيجة رفض العديد من القوى التخلي عن سلاحها (عطوي، 2015/11/20)

وعلى الرغم من مرور ما يقارب العقد على الانتفاضة الشعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو للمساعدة في الإطاحة به، لم تشهد ليبيا أي استقرار بل صارت ساحة صراع للمليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة؛ والتي استعدت بدورها قوى إقليمية ودولية مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالنيابة.

يمكن تصنيف ظاهرة النزاع المسلح بأنها شكل من أشكال السلوك الفردي أو الجماعي ويمثل تهديداً للمجتمع بأسره سواء في بيئته الداخلية أو الخارجية(الرميح، نصر، 2020: ص256)

تحدث الصراعات المسلحة في ليبيا تأثيرات سلبية واسعة النطاق على البيئة، بما في ذلك تلوث الهواء والماء والترربة، وتدمير الموائل الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي. كما تؤدي إلى تفاقم مشاكل التغير المناخي وتعرقل جهود التنمية

المستدامة. وتدهور الغطاء النباتي .على المستوى الاجتماعي، تتسبب في النزوح والهجرة، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وفقدان سبل العيش، وزيادة الفقر والهشاشة.

يعد النزاع الليبي من أخطر القضايا الاجتماعية الراهنة، ونتج عنه عدة مشكلات اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيئية. فالليبيين يحاربون بعضهم بعضا من أجل مصالح وأهداف إقليمية ودولية، وتؤدي هذه الحرب للهجرة القسرية للسكان. وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على تساؤل رئيس فحواه: ما المشكلات البيئية والاجتماعية الناتجة عن

الصراعات المسلحة في ليبيا؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

- 1- التعرف على تأثير الصراعات المسلحة على الأوضاع البيئية.
- 2- التعرف على تأثير الصراعات المسلحة على البيئة الاجتماعية.
- 3- التعرف على تأثير النزاع المسلح على التغيرات المكانية داخل المجتمع الليبي.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

- 4- ما أبعاد النزاع المسلح في المجتمع الليبي؟
- 5- ما تأثير الصراعات المسلحة على المشكلات البيئية؟
- 6- ما تأثير الصراعات المسلحة على البيئة الاجتماعية؟
- 7- ما تأثير النزاع المسلح على التغيرات المكانية داخل المجتمع الليبي؟

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1) نوع الدراسة: تعد الدراسة وصفية تحليلية تهتم بوصف وتحليل وتفسير الأبعاد الاجتماعية والبيئية للنزاع المسلح في ليبيا.

(2) منهج الدراسة: يتحدد منهج الدراسة في منهج دراسة الحالة بالعينة للتطبيق على عينة من الخبراء في المجتمع الليبي.

(3) عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في دراسة (20) حالة تم اختيارها من الخبراء في مدينة الزاوية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تحدد أهمية الدراسة في جانبين:

- 1) أهمية نظرية : وتتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بالأبعاد البيئية والاجتماعية للصراعات المسلحة.
- 2) أهمية تطبيقية: وتتمثل في رصد صور وتأثيرات الصراعات المسلحة خاصة في مجال البيئة والبيئة الاجتماعي، ومحاولة وضع تصور لمواجهة هذه الصراعات. لا تزال الدراسات العلمية التي تعنى بتحليل آثار النزوح نادرة، وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام وضع سياسات فعالة لمعالجة الأزمة.

سادساً: نتائج الدراسة :

تحاول الدراسة رصد صور الصراعات المسلحة وتأثيراتها البيئية في المجتمع الليبي وتتمثل فيما يلي:

1) الصراعات المسلحة في ليبيا:

تعددت أطراف النزاع المسلح في ليبيا وتمثلت في؛ كتيبة شهداء 17 فبراير، جماعة التوحيد والجهاد، كتيبة أنصار الشريعة، كتائب شهداء أبو سليم، كتائب شهداء راف الله الشحاتي، الجماعات السلفية، الحركة الإسلامية الليبية من أجل

التغيير، الجيش الوطني، كتائب الزنتان ، كتائب القبائل، الفيدراليون، قوات مصراتة: مليشيا درع ليبيا، كتيبة ثوار طرابلس، مجلس شورى ثوار بنغازي، غرفة عمليات ثوار ليبيا، تنظيم الدولة الإسلامية.

أكدت غالبية حالات الدراسة على انتشار الصراعات المسلحة بين أبناء المجتمع الليبي " بعد منذ ثورة فبراير، زادت الصراعات المسلحة بين أبناء المجتمع الليبي"(حالة2)، " كما أكدت بعض حالات الدراسة " استغلت بعض الجماعات حالات الانفلات الأمني، وحاولت تحقيق مصالح خاصة عن طريق العنف" (حالة17) ، كما أكدت بعض الحالات على أن العوامل الاقتصادية تمثل أحد أسباب الصراعات " بعض الأفراد والجماعات يقومون بأعمال مسلحة وصراعات وعنف من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية"(حالة7). حيث دور العامل الاقتصادي في النزاعات الداخلية بين أبناء البلدة الواحدة فهو فعال ومن العوامل الأساسية في إذكاء روح النزاع بين الأفراد والحكومات حيث إن الحاجة والشعور بعدم استحقاق الشعوب لثرواتها وما تمتلكه بلدانهم وأن ثرواتهم تهدر في مواضع أخرى وهم محرومون منها.

وأكدت بعض الحالات على بعض صور النزاع المسلح" ليبيا انقسمت إلى مجموعات مسلحة بغرض الاستيلاء على السلطة ، واستخدم البعض السلاح بصورة غير منضبطة وغير مشروعة" (حالة6). وقد تحوّل قطاع الأمن في ليبيا إلى نظام هجين، تميّز بتعاون فضفاض وغير متوازن بين الجماعات المسلحة المنظمة محلياً التي ترعاها الدولة وبين الجيش الوطني والشرطة. (Frederic: 20/12/2015)

كما أدى ضعف تطبيق القانون إلى زيادة الصراعات المسلحة، وأكدت على ذلك بعض الحالات " أدى صعوبة تطبيق القانون على بعض الأفراد والجماعات إلى زيادة النزاعات والمشكلات المسلحة، تجد بعض الشباب يقطعون الطرق، ويطلقون رصاصات عشوائية، ويستولوا على بعض الأماكن، ويقع البعض قتيلاً"(حالة11). و ارتكبت العديد من الميليشيات أعمال قتل خارجة عن القانون لكن السلطة لم تكن لديها القدرة التحقيق في مقتل أسرى في التحقيق بهذه القضايا طوال عام 2012 و هذا ما جعل هذه الميليشيات تشعر بأنها فوق القانون، و تحمل ولا شك مخاطر ترسيخ انعدام القانون وأن تصبح مسبباً للعنف. (تقرير الشرق الأوسط ، أبريل 2013 ، ص 21

كانت بداية النزاع المسلح في ماي 2014 عندما أطلق خليفة حفتر (وهو ضابط سابق في الجيش القذافي الذي انشق عنه خلال الحرب مع تشاد) حملة عسكرية أسماها "عملية الكرامة" لمكافحة الحركات الإسلامية المسلحة الصراع في ليبيا والجماعات المتطرفة.

(Daveed And others , April 2015 , p 11)

كما أكدت بعض الحالات على الصراعات المناطقية وتأثيرها على المشكلات البيئية في المجتمع الليبي "تقريباً غالبية المناطق فيها ميليشيات مسلحة وصراعات أدت إلى الاضرار بالاستقرار في المجتمع الليبي" (حالة10). في جويلية 2015 ، شن ائتلاف يخضع لسيطرة ميليشيات تتخذ من مصراتة والزاوية وطرابلس قواعد لها، هجوماً عسكرياً تحت اسم "فجر ليبيا"، بذريعة حماية ثورة 17 فبراير ضد الميليشيات المنافسة من الزنتان ورشفاة المتحالفة مع الأحزاب الليبرالية والاتحادية المسيطرة على "مجلس النواب" واتهم الائتلاف هذه الأحزاب بشن ثورة مضادة إلى جانب عملية الكرامة.(منظمة العفو الدولية ، 2015 ،ص300)

وتؤكد بعض حالات الدراسة على انتشار النزاع المسلح في المجتمع الليبي. " يوجد نزاع مسلح ليس فقط بين الأفراد بل بين حكومتين ، كل حكومة تسيطر على جزء من المجتمع الليبي، ويسيطر على قطاع بما فيه من مشروعات اقتصادية وحقول نفط" (حالة4)، " الصراع المسلح بين قوات اللواء حفتر والمجموعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبية يؤدي إلى مشكلات متعددة لأفراد المجتمع" (حالة5)

ونتيجة اتساع دائرة النزاع المسلح في عدة مدن لبيبة بما فيها العاصمة طرابلس و ظهور الأوضاع الأمنية أجبر ذلك الحكومة المعترف بها دوليا و التي يتزعمها رئيس الوزراء عبد الله الثني للانتقال إلى المدن الشرقية البيضاء وطبرق بتاريخ 2014 ، حيث لديهم دعم من ميليشيات متحالفة مع اللواء خليفة حفتر . (Giancarlo Lima, 2015, p 2)

وذكرت بعض الحالات " الصراع المسلح بين الميليشيات ومحاولة كل قوة إضفاء الشرعية على أفعالها، وعدم الاعتراف بالطرف الآخر يزيد من الصراع" (حالة1)، " الصراع والاختلاف ساعد لظهور جماعات متطرفة، وحمل بعض الشباب السلاح واستخدامه بما يؤدي لزيادة التوترات والمشكلات" (حالة3). كما اعترف مجلس النواب "بعملية الكرامة" باعتبارها عملية عسكرية مشروعة يقودها الجيش الليبي، وأعلن أن قوات "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة" جماعتان إرهابيتان، ودعا إلى التدخل الأجنبي لحماية المدنيين ومؤسسات الدولة.

وذكرت بعض الحالات " أن عدم وجود حكومة واحدة، أدى إلى الصراع بين القبائل، ومحاولة تحقيق مكاسب " (حالة8). واستمرت الاشتباكات المسلحة بين القبائل المتصارعة في سبها وأوباري في جنوب غرب ليبيا، ما أدى إلى ظهور الحالة الإنسانية وظلت درنة، في شرقي البلاد تخضع لسيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة، التي فرضت تأويلها الصارم للشريعة الإسلامية وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان(منظمة العفو الدولية، 2015، ص 300)

2) تأثير الصراعات المسلحة على الأوضاع البيئية:

غالبًا ما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تدهور البيئة أو تدميرها،. وأكدت غالبية الحالات على تأثيرات الصراع على البيئة ، وتمثلت صور التأثير على البيئة فيما يلي:

- **تدمير البنية التحتية:** الصراعات في ليبيا أدت إلى تدمير البنية التحتية بشكل كبير . " أدت الصراعات المسلحة والحروب الأهلية إلى تضرر كبير في شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات" (حالة18)، " تسببت الصراعات المسلحة والقصف في تدمير العديد من مباني الخدمات والبنية التحتية في المدن الليبية" (حالة20) . وأدى هذا الصراع إلى تدمير العديد من المرافق الحيوية ، مما أدى إلى تفاقم التلوث وتدهور البيئة
- **تهدم المنازل والهجرة والنزوح:** يؤدي النزوح إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة مثل التعليم والصحة، ويصعب تصميم برامج تدعم النازحين والمجتمعات المضيفة بشكل فعال. وذكرت حالة(18)، " ناس كثير بيوتهم اتهدمت، وتعرضوا لهجر بيوتهم ومناطقهم بسبب الحرب"(حالة20)،، وذكرت (حالة9)" ناس كثير أصيبت وناس قتلت وناس نزحوا وتركوا بيوتهم" حيث أدت إلى تدمير بعض الأماكن وهجرة ونزوح بعض السكان، وترك منازلهم خوفا من القتل والدمار الذي لحق ببعض المناطق. ولاشك أن النزوح يتم إجباريا بسبب الحروب حيث تهدد ممتلكاته وحياته. شهدت ليبيا حركة نزوح واسعة النطاق بسبب الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية والظروف الاقتصادية الصعبة .يشمل النزوح في ليبيا كل من النزوح الداخلي واللجوء من دول أخرى، وواجه النازحون تحديات كبيرة في توفير المأوى والغذاء والخدمات الأساسية. والنزوح في هذه الحالة لا يعني فقط مغادرة المنزل، بل يمثل اقتلاعا قسريا للروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أساس الحياة اليومية. مدينة تاورغاء تقدم مثلا صارخا لهذا الواقع، بعد عام 2011، إذ أجبر سكان المدينة الذين يزيد عددهم على 40 ألف نسمة، على مغادرة منازلهم بسبب الصراع السياسي والمسلح، واضطر كثير منهم للفرار سيرا، حاملين معهم فقط ما استطاعوا حمله. وبالنسبة إلى هؤلاء كان النزوح بمثابة اقتلاع من جذورهم، إذ فقدوا مع منازلهم شبكات الدعم الاجتماعي التي كانوا يعتمدون عليها. شهد الغرب الليبي نزوح عائلات إلى الشرق نتيجة دعمها لمشروع حفتر . هذه الحركات القسرية ليست فقط نتاج الانقسام السياسي، ولكنها أيضا تعكس أزمة الثقة العميقة بين الأطراف المتنازعة.

- **تلوث البيئة والإضرار بصحة الإنسان:** تؤدي الصراعات المسلحة في ليبيا إلى تلوث البيئة وتدهور صحة الإنسان، وذلك من خلال تدمير البنية التحتية، تلوث مصادر المياه والهواء، وتفاقم مشكلة النفايات، مما يؤثر سلباً على صحة السكان ويعرضهم لمخاطر صحية وبيئية متعددة. " بالتأكيد الصراع المسلح أدى لمشكلات صحية، وزادت النفايات والقمامة، وفيه ناس كثير مش عارفة تتعالج نتيجة هروب بعض الأطباء الأجانب إلى بلادهم، وعدم وجود رعاية صحية وأدوية " (حالة15). وأكدت دراسة (مركز الدراسات الاجتماعية) على أن النزوح نتيجة الصراع المسلح ترتب عليه نقص حاد في الخدمات الأساسية، مما ترتب عليه العديد من المشاكل، منها بعض المشاكل النفسية كالإحباط والعصبية والتوتر والقلق الشديد نتيجة انعدام الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والبيئي، فمن أهم المشاكل البيئية التي عانى منها النازحون، مشكلة التلوث بسبب ضعف كفاءة وسائل الصرف الصحي، كذلك وجود الحشرات الضارة بالإضافة إلى انتشار القوارض، كذلك النقص الشديد في مياه الاستعمال اليومي ومياه الشرب، كذلك المساكن غير الصحية، فقلة الدخل وعدم القدرة على دفع قيمة الإيجار هو أحد أسباب إقامة النازجين بهذه الخيام(مركز الدراسات الاجتماعية، 2014)

- **التصحّر وتقلص الرقعة الزراعية:** حيث أثرت الهجمات العسكرية في مناطق الصراع على المساحات الخضراء، حيث غالباً ما جرى التخلّي عن المزارع بسبب صعوبات الصيانة والوصول إليها.، وقد ترك المزارعون أراضيهم من دون رعاية لفترات طويلة. وخلال اعتداء خليفة حفتر على المدينة في العامين 2019-2020، تكبدت بعض المزارع خسائر في المحاصيل بسبب شظايا القذائف. وأكدت بعض الحالات على تأثير الصراع المسلح على الإضرار بالبيئة. " فيه ناس معرفتش تباشر مزارعهم بسبب الصراع المسلح خوفاً من القتل أو الإصابة نتيجة الصراع المسلح، وهذا أدى للتصحّر " (حالة9). فجل النازجين خاصة في المناطق الريفية كانوا يعتمدون على الزراعة أو تربية الماشية كمصدر دخل رئيس، وقد أدى النزوح القسري إلى قطع هذه المصادر الحيوية، وترك العائلات دون وسائل كافية لكسب العيش.

- **الإضرار بالموارد الطبيعية :** أدت الصراعات المسلحة إلى فقدان الموارد الطبيعية، حيث أدت الصراعات المسلحة إلى استغلال الجماعات المسلحة لحقوق النفط واستنزاف الموارد الاقتصادية بما يساعد على تمويل هذه الجماعات وتدهور البيئة. أدى هذا الاستغلال إلى تعطيل الإنتاج النفطي في بعض المناطق، وتخفيض إنتاج ليبيا من النفط بشكل عام، مما أثر على إيرادات الدولة وعلى الاقتصاد الليبي بشكل عام. " سيطرت بعض الجماعات المسلحة على بعض حقول النفط، وبالتأكيد هذا التصرف أضر بالاقتصاد الوطني وبموارد المجتمع"(حالة13). حيث أدت الاشتباكات التي دارت بين مجموعة محمد كشلاف، الملقب بـ"القصب"، ومجموعة من قبيلة "الشرفاء" إلى حرائق في خزانات مصفاة الزاوية لتكرير النفط. كما تسببت الصراعات المسلحة أيضاً في خلق بيئة غير آمنة حول حقول النفط، مما جعل من الصعب على شركات النفط الوطنية والدولية العمل بشكل طبيعي، وزاد من المخاطر الأمنية المرتبطة بإنتاج النفط.

3) تأثير الصراعات المسلحة على البيئة الاجتماعية:

تؤثر الصراعات المسلحة في ليبيا بشكل كبير على البيئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تدهور العلاقات الاجتماعية، وزيادة العنف والانقسام المجتمعي، وتشنت الأسر، وتفاقم الأزمات الإنسانية، وتقويض جهود التنمية المستدامة. وأثرت بعض الصراعات على نوعية الحياة : حيث أدى الصراع المسلح إلى:

- **تدهور العلاقات الاجتماعية:** أدت الصراعات إلى تفتيت النسيج الاجتماعي نتيجة هجرة بعض الشباب، وزيادة الانقسامات العرقية والقبلية نتيجة اختلاف الانتماءات، وتعميق حالة عدم الثقة بين المواطنين . " طبعا كله بقى خايف ، والناس انقسمت كل قبيلة بتدافع عن مصالحها"(حالة14) ، " مفيش ثقة دلوقت بين الناس ، ممكن حد يكون له رأي أو انتماء مخالف لرأيك ويبلغ عنك"(حالة13)

- **زيادة العنف والانقسام:** أصبحت ليبيا ساحة صراع بين مختلف الجماعات المسلحة، مما أدى إلى انتشار العنف والقتل، وتدهور الأمن نتيجة تراجع أجهزة الأمن وانتشار السلاح في أيدي الشباب. "الصراعات المسلحة أدت لحدوث مشكلات وخسائر كثيرة في المجتمع. ناس كثير أصيبت وناس ماتت"(حالة15)، "الصراع المسلح والانفلات الأمني أدى لخوف كثير من النساء من الخروج بالليل، ممكن أحد حد يتصاب برصاص عشوائي"(حالة19).
- **تشنت الأسر والنزوح:** أكدت بعض الحالات على تشنت الأسر والنزوح. "ناس كثير هربت من بيوتهم خوفا من القتل أوأي تصرف عنيف من الجماعات المسلحة"(حالة16)، "ناس سابت البلد ومشيت لأت مصدر رزقهم اتعطل ، وبقي الكل خايف بعد انتشار العنف والرصاص، وخوفهم على حياتهم وأكل عيشهم حتى اللي بيزرعوا بقوا خايفين من أى رصاصه طايشة"(حالة1). "أدى النزاع والعنف إلى تدمير البنية التحتية ، وأدى إلى تهديد حياة المدنيين، وأدى ذلك إلى الفرار من مناطقهم" (حالة4). "أدى انتشار الجماعات المسلحة والمليشيات في مختلف المناطق إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن إضافة إلى زيادة خطر التعرض للاعتداءات والنهب، مما دفع الكثيرين إلى الهجرة والنزوح" (حالة8). "أدى النزاع المسلح إلى الهجرة والنزوح سواء للداخل أو الخارج لأن الناس شعرت أن حياتهم غير آمنة وأن الدولة غير قادرة عن حماية الناس" (حالة6). حيث تسببت الصراعات في نزوح أعداد كبيرة من الليبيين من منازلهم خوفا من الصراعات المسلحة والمليشيات، وزيادة أعداد النازحين واللاجئين
- **تفاقم الأزمات الإنسانية:** أدى الصراع المسلح إلى تفاقم الأزمات الإنسانية. "أدى الصراع المسلح إلى قفل أبواب الرزق عند بعض الناس، والأحوال بقت صعبة جدا، والبعض أصبح يعاني من الفقر"(حالة10)، "الحالة الصحية تدهورت وكمان التعليم خاصة بعد ضرب النار العشوائي، وتهدم بعض المؤسسات الصحية" (حالة3) فيه خدمات كثيرة تدهور حالها خاصة الكهرباء والننت ودا أدى إلى معاناة البعض من هذه المشكلات نتيجة الصراع المسلح"(حالة17). وتؤكد هذه التحليلات إلى أن الصراعات المسلحة أدت إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وزيادة المعاناة من الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم.
- **البطالة والفقر:** أدى الصراع المسلح إلى البطالة والفقر لقطاعات كبيرة ، إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة. وأكدت على ذلك بعض الحالات. "أدى الصراع المسلح إلى تعطل المصانع كمصانع الجرارات والشاحنات والاسفنج والإطارات، لأن الجماعات المسلحة عملت هذه المصانع مقرات لها"(حالة19)، "أدى الصراع المسلح إلى غلاء الأسعار حيث تم رفع دعم السلع التموينية، واحتكار السلع وارتفاع أسعارها، وانقطاع الكهرباء والمياه وتركم القمامة في الفضاءات الحضرية العامة"(حالة6)
- **تفويض جهود التنمية المستدامة:** أدى الصراعات المسلحة إلى تدهور مشروعات التنمية المستدامة. "كان فيه مشروعات تنمية وحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والصراعات المسلحة أدت إلى توقف هذه المشروعات . مفيش ميزانية ولا خطة عشان يكملوا المشاريع" (حالة11)، "الخدمات اللي كانت موجودة بعضها تم تدميره وأيضا حقول البترول تم السيطرة على بعضها من قبل الجماعات المسلحة" (حالة14)، "يتم إشعال الحرائق ، وتعطيل الخدمات ودا أثر على الناس بقت الحياة صعبة جدا على الناس، وكل مشاريع الدولة بقت مستباحة عند بعض الجماعات المسلحة"(حالة16). "سرقة محتويات المؤسسات الإدارية وقد اثر ذلك سلبيا على تنمية المجتمع" (حالة2)، " جهود الدولة وأموال التنمية والمشروعات ضاعت في الصراع بدل التنمية، غير أن حتى المشروعات اللي الدولة عملتها اتهدمت واتعطلت نتيجة الصراع المسلح"(حالة1) وهو ما يؤكد على تأثير الصراع المسلح على الإضرار بمشروعات وإنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدمير البنية التحتية، وتدهور الخدمات الأساسية .

- **تأثيرات نفسية واجتماعية:** أدى الصراع المسلح إلى المعاناة النفسية والاجتماعية لدى بعض الليبيين. " بعض الناس بيعانوا من مشكلات اجتماعية حيث تعطلت مشاريعهم ومصادر رزقهم، كما ان البعض يعاني من مشكلات نفسية حيث ضيق العيش ، وتدهور الخدمات وإصابة أو قتل بعض الأقارب أو الأصدقاء" (حالة12). " فيه ناس بقت ظروفهم النفسية سيئة عشان حاسين إن البلد مش بتتحسن ومفيش أمل في تحسن الحال والمستقبل مظلم" (حالة5). وفيه ناس حصلت لهم مشاكل في أكل عيشهم غير ممكن حالة وفاه أو إصابة، وهذه المشاكل دمرت حياتهم ونفسيتهم"(حالة15) وتؤكد هذه الحالات على تأثير الصراع المسلح على معاناة بعض الليبيين من اضطرابات نفسية واجتماعية.
- **تأثيرات على الأطفال:** يعاني الأطفال بشكل خاص من آثار الصراعات. " الأطفال زي أي حد بيعانوا من العنف نتيجة الصراع المسلح، لأن من الصعب تخلي الأطفال يخرجوا يلعبوا أو يروحوا المدارس خوفا عليهم من ضرب النار والانفلات الأمني" (حالة20) ، " الأهالي بيخافوا يخرجوا بالأطفال عشان يحصلوا على أي خدمات أو يحضروا بعض المناسبات الاجتماعية، وكمان الأهالي ممكن يهملوا في الأطفال نتيجة الانشغال بالعنف والصراع المسلح" (حالة7). " أدى الصراع المسلح إلى نقص الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وتوقف المدارس عن العمل " (حالة3) . " أدى النزاع المسلح إلى هدم بعض المباني التعليمية والمكتبات وبالتأكيد هذا أثر على الأطفال"(حالة12). وتؤكد حالات الدراسة على تعرض الأطفال للعنف والإهمال والتشرد، ويفقدون فرص التعليم نتيجة الصراع المسلح.
- **تزايد الجريمة المنظمة:** وتؤكد بعض الحالات على تزايد انتشار الجرائم المنظمة " أدى الوضع الأمني إلى زيادة انتشار عصابات ومافيا الجرائم المنظمة سواء في تجارة السلاح أو المخدرات أو تهريب البشر (الهجرة غير الشرعية)"(حالة15) ، " فيه ناس استغلت الوضع الأمني والصراع المسلح في نشر التطرف والمخدرات"(حالة16). استغلت الجماعات الإجرامية حالة عدم الاستقرار الأمني لتوسيع نطاق نشاطها في ليبيا، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر .
- **تأثيرات على التعليم:** تؤثر الصراعات المسلحة على التعليم . " فيه مدرس اتهدمت والبعض اعتبرها تكنة عسكرية، وكمان التعليم ووقف أوقات كتيرة " (حالة14)، وذكرت (حالة5) " الناس بقت تخاف تخرج أولادها للمدرسة من خوف عليهم من ضرب النار والصراع المسلح" . أدت الصراعات إلى تدمير المدارس والمؤسسات التعليمية، مما أثر سلبًا على فرص التعليم للأطفال والشباب .
- **التأثيرات السلبية على الصحة:** تدهورت الخدمات الصحية في ليبيا بسبب الصراعات المسلحة. أدت الصراعات المسلحة في ليبيا إلى تدهور كبير في النظام الصحي، حيث واجهت المستشفيات نقصًا في الموارد، والكوادر الطبية، والأدوية، بالإضافة إلى تعرضها للهجمات والاعتداءات. هذا الوضع أثر سلبًا على قدرة الليبيين على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الصحية وزيادة معدلات الوفيات ، يُهدد الضرر البيئي رفاهية السكان المحليين وصحتهم وبقائهم. " الصراعات المسلحة أدت إلى تدهور الأوضاع الصحية حيث أدت لوجود جرحى ومصابين وقتلى ، وأيضا تدهور المؤسسات الصحية نتيجة الحروب" (حالة17)، " أدى الصراع المسلح إلى فرار العديد من الأطباء والممرضين من البلاد بسبب النزاعات المسلحة، مما أدى إلى نقص حاد في الكادر الطبي المؤهل" (حالة4)، " الصراع المسلح أدى إلى زيادة معدلات الوفيات والإصابة حيث ضرب النار وانتشار الأسلحة" (حالة7)، " أدى ارتفاع معدل الوفيات والإصابات، وصعوبة العلاج إلى زيادة الأمراض خاصة بين الأطفال والنساء ، خاصة بعد ضعف كفاءة المستشفيات"(حالة1). أصبح في يد كل من يقول أنه تائر دون النظر إلى مدى مصداقية هذه الكلمة أو إلى أخلاقه أو إلى مدى خبرته في هذه الأسلحة مما أدى إلى إزهاق الكثير من الأرواح بغير وجه حق، فزهقت أرواح

، كما استخدمت للسطو على أموال الناس وأعراضهم لأن بعض مستخدمي هذه الأسلحة ليسوا على درجة كبيرة من الوعي الأخلاقي والديني(حسن،2014، ص 278)

- **تدمير الأنشطة الاقتصادية والزراعية والتجارية:** يؤثر الصراع المسلح على الأنشطة الاقتصادية والزراعية والتجارية. "بالتأكيد الصراع المسلح أدى إلى غلق العديد من المشروعات التجارية والصناعية، ناس كثير خايفة تقتح مشروعاتها لأن مفيش أمن وأمان"(حالة8)، " فيه مزارع كثير اتصحرت والزرع مات، لأن ناس كثير خايفة تروح تزرع يصيبهم رصاص عشوائي، لأن الكل بقى ماسك سلاح سواء متدرب أو غير متدرب، والشباب بيتفاخروا بحمل السلاح وضرب النار بشكل عشوائي"(حالة6).

- **تفاقم المشكلات الاجتماعية:** " أدى الصراع إلى نزوح بعض الأفراد والأسر، والنزوح أدى إلى وجود مشكلات في السكن، والعمل، والتعليم، وكمان حصل ضعف تماسك اجتماعي"(حالة13). كما شهدت الساحة الليبية ظاهرة الهجرة الطوعية التي لم تشهدها البلاد من قبل، خاصة بين فئة الشباب الذين عاشوا الكثير من هذه الأحداث والحروب المتوالية، وما سببته من سوء في الحالة الاقتصادية، والبطالة، والمشاكل الأسرية، وغيرها. كل ذلك سبب آلاماً ومعاناة نفسية واجتماعية انعكست على الفرد والأسرة من معاناة انعدام الأمن النفسي، والمجتمعي ومواجهة العديد من الصعوبات الحياتية المختلفة إلى افتقاده للأدوات المعيشية اليومية، وتغير نمطه الحياتي، والشعور بالإحباط، والدونية، والضعف؛ كله أسفر عنه توتر في العلاقات الأسرية وتفككها، واضطرابات وتغيرات مجتمعية وديموغرافية أدت إلى تنامي الاتجاه نحو الهجرة خاصة بين فئة الشباب كما زادت من تنامي الشرخ الاجتماعي في المجتمع الليبي.

فقد أدى الصراع المسلح إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والاتصالات والتعليم والأمن، وتعثرت مؤسسات المجتمع في أداء وظائفها الأساسية، كما تأثرت البيئة تأثيراً سلبياً ، حيث كانت تعتمد أعمال النظافة على العمالة الوافدة، ونقص غاز المنازل، وانقطاع التيار الكهربائي، وتعطل محطات التزود بالوقود، وتردي خدمات القطاع المصرفي، ونقص العملة النقدية، ونقص المواد الغذائية والأدوية، وأثر الصراع المسلح على جميع الفئات السكانية بما فيهم الأطفال والمرأة والمسنين، إضافة إلى الانتقال القسري لبعض الفئات، ونزوح كتل بشرية، ومعاناة هذه الفئات من نقص الخدمات، وهو ما اثر سلبياً على البيئة الاجتماعية ، وأدى إلى انتشار التلوث. (البنداق، عمر امحمد، ديسمبر2023، ص424).

4) التعرف على تأثير النزاع المسلح على التغيرات المكانية داخل المجتمع الليبي.

- **تأثر الصراع المسلح على التغيرات المكانية:**

أثر الصراع المسلح في ليبيا على التغيرات المكانية بشكل كبير، حيث أدى إلى نزوح واسع للسكان، وتدمير البنية التحتية، وتغيير في التركيبة السكانية للمناطق المختلفة. كما تسبب في تعقيد المشهد السياسي وتأثيره على العلاقات الاجتماعية بين المكونات المختلفة للمجتمع الليبي ، حيث تم تدمير بعض الأنشطة. وذكرت (حالة 5) " تم تدمير بعض الحقول حيث تم استخدامها في الصراع المسلح، وأدى ذلك إلى النزوح والانتقال المكاني خوفاً من الحرب والصراعات، حفاظاً على الحياة" ، كما ذكرت (حالة9) " أدى الصراع المسلح إلى هجرة بعض المواطنين بحثاً عن مصدر رزق". وذكرت(حالة11) "أدت الصراعات المسلحة إلى ترك الأفراد لمنازلهم، أوخروج بعض الأسر من بيوتهم خوفاً من تأثيرات الاشتباكات المسلحة، حيث قد تؤدي إلى القتل، أو الاعتقال، والانتقام، وانتقلوا إلى مناطق أخرى أكثر أمناً بعيداً عن الحروب" وقد بدأت ظاهرة النزوح وخروج السكان العزل من منازلهم منذ أن وقع الخلاف بين الليبيين ؛ حيث شملت نزوح أفراد وجماعات من السكان إلى المدن، والقرى الليبية الأكثر أمناً وهناك من نزح منهم خارج البلاد.

– تأثير الصراع المسلح على الموقع الجغرافي:

يُعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في دراسة أنشطة الإنسان وعلاقته بالبيئة، وهو المحصلة الجغرافية لشبكة متطورة أو غير متطورة من العلاقات والقيم المكانية والوضعيات الإقليمية (حمدان، 1980، ص260) كما تعرضت بعض المدارس، والمؤسسات التعليمية بالتعليم العالي والأساسي إلى الحرق والتدمير جراء القصف بالقذائف العشوائية من قبل الأطراف المتحاربة، وإلى العبث والنهب وفقدان محتوياتها مما أدى إلى تناقص، أو انعدام العديد من الاحتياجات والمستلزمات التعليمية. " تأثرت العملية التعليمية بالصراعات والنزاعات خاصة في المنطقة الشرقية التي تعثرت فيها الدراسة وتوقفت لأشهر جراء الحرب" (حالة16)، و" أدت النزاعات إلى إحراق العديد من المؤسسات التعليمية التي طالت أيضا جامعة بنغازي حيث أدى الصراع إلى تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ متنافسة، وأدى ذلك إلى ضعف سيطرة الحكومة المركزية على كامل المجتمع الليبي وساهم في تفتيت الوحدة الجغرافية للبلاد.

– التهجير والنزوح والتأثيرات البيئية:

هو إرغام بعض الأفراد، أو الأسر، أو الجماعات السكانية التي تقطن مدينة، أو قرية ما، وإجبارها على المغادرة، والاستقرار في مناطق أخرى غير معروفة، ولفترة زمنية غير محددة. مع زيادة عدد الهجمات الإرهابية، ارتفعت موجات النزوح على امتداد منطقة الساحل. وفق المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد النازحين داخليا 199,949 شخصا في سبتمبر/ أيلول 2021، ثم انخفض العدد إلى 179,046 نازحا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 168,011 نازحا في يناير/ كانون الثاني 2022، وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي يبقى النزوح الداخلي جرحا مفتوحا في المجتمع الليبي، يغذي أزمات الثقة بين المجتمعات ويعمق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، فهو لا يعبر فقط عن معاناة النازحين، بل يعكس أيضا أزمة هوية وطنية لم يتمكن الليبيون حتى الآن من تجاوزها. " أثر نزوح اللاجئين على البيئة تأثيرا سلبيا، لو شفت الخيام تلاحقها مغيث فيها صرف صحي ولامياه نقيه وكمان بيرموا القمامة في مكان قريب، غير إن نادرا ما يكون فيه كهرباء " (حالة20)، " مخيمات النازحين مغيث فيها أي خدمات والحياة فيها كلها صعوبات ومشاكل، مغيث خصوصية، ولاخدمات"(حالة18).

– الإضرار بالطاقات البشرية وانتشار الجرائم :

من أكبر تكاليف الصراع الحربي الدائر في ليبيا استنزاف طاقات شابة في أتون الحرب عوضا أن تستثمر في التعليم والتنمية. فنجد في ظل النقص الحاد في السيولة وغياب الأموال للتنمية تتوفر الملايين لتمويل الحروب الأهلية في مختلف مناطق ليبيا . وتعدت آثار انتشار السلاح على المجتمع الليبي وتمثلت في؛ زيادة جرائم العنف زيادة انتشار الجريمة المنظمة، زيادة الصراعات الاجتماعية والقبلية، زيادة الصراعات الطائفية، زيادة نسب القتل والمصابين، انتشار الجماعات المتطرفة، الإضرار بالقوى البشرية للتنمية، استنزاف إمكانات التنمية في مواجهة العنف، عدم الشعور بالأمن الاجتماعي." انتشار السلاح في ليبيا أدى لمشكلات كثيرة، فيه شباب قتل وشباب أصيب، وشباب ترك العمل عشان يحارب، والحاجات دي أدت لهدر طاقة بشرية كبيرة"(حالة7)، " الشباب بقى مشغول بالحرب والصراع ومش فاضي يشتغل، وشباب كثير شايلين سلاح بدل ما يعملوا" (حالة3). ولاشك أن الصراع المسلح يؤثر على إمكانات وطاقات المجتمع إضافة إلى زيادة انتشار الجرائم.

(5) أساليب مواجهة الصراع المسلح في ليبيا:

أكدت حالات الدراسة على تعدد أساليب مواجهة الصراع المسلح في ليبيا ، وجاء في مقدمتها:

– مواقف الدول العربية في مواجهة الصراع المسلح: حيث أكدت أكثر من نصف حالات الدراسة على أهمية مواقف الدول العربية المجاورة في القضاء على الصراع، وذكرت بعض الحالات (حالات 5، 9، 13، 16، 20)" على الدول العربية المجاورة دعم الحكومة الشرعية، ومساعدتها على مواجهة الجماعات المسلحة بما يساعد على تحقيق الأمن في ليبيا"

- **مواقف القوى الدولية:** حيث أن وقف النزاع يتطلب تدخل بعض القوى الدولية، وذلك لدعم الحوار، وتأييد القوى الحكومية الشرعية، سواء من خلال قرارات وتشريعات واتفاقيات أو أساليب الضغط على الجماعات غير الشرعية. " لأبد أن تتدخل القوى الدولية في تسوية النزاع ، ووضع آليات للضغط على الخارجين على الوحدة"(حالة15).
- **المباحثات بين الأطراف الليبية حول إيجاد حكومة وطنية:** حيث أن الوحدة الوطنية ووجود جيش وطني يهدف إلى استقرار المجتمع الليبي يؤدي إلى القضاء على النزاعات. " لأبد يكون فيه وفاق حقيقي وجيش قوي، ونزع السلاح من الشباب"(حالة11)
- **تنظيمات المجتمع المدني :** حيث تسهم تنظيمات المجتمع المدني في التوعية بمخاطر النزاع المسلح. وأكدت بعض الحالات على : أهمية تنظيمات المجتمع المدني في تنظيم الندوات ، والحوار بين أطراف النزاع في محاولة للوصول إلى اتفاق بين أطراف النزاع. وذكرت (حالة10)"دور مؤسسات المجتمع مهم جدا ، لأن ناس كثيرة محتاجة وعي لازم يفهموا ان الصراع المسلح وحمل السلاح بيدم المجتمع"(حالة2)، " أكيد الوعي مهم ومؤسسات المجتمع المدني ممكن تعمل ندوات ومؤتمرات وتعرف الناس أهمية الوحدة الوطنية وأن الصراع هياثر عليهم وعلى الأجيال القادمة، وهيستنزف خيرات الوطن"(حالة4)
- **تطبيق القانون الدولي:** يعمل القانون الدولي الإنساني على التخفيف من حدة الآثار المدمرة الناجمة عن النزاعات المسلحة. في حماية ضحايا أي نزاع مسلح يشكل الغاية النهائية التي يطمح إلى تحقيقه القانون الدولي الإنساني، وذلك بغض النظر عن أسباب النزاع ودوافعه. وأكدت بعض الحالات على أهمية تطبيق القوانين الدولية في حماية النازحين والمصابين . "المؤسسات الدولية يتقوم بدور مهم جدا في حماية المصابين مثل الهلال والصليب الأحمر، وفيه قوانين يتحكم عمل بعض المؤسسات لحماية اللاجئين ورعاية النازحين"(حالة14).
- وعرف البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1977 والخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية النزاع المسلح غير الدولي في مادته الأولى بأنه: "كل نزاع يدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.(علمت، 2017)
- **جمعية الهلال الأحمر الليبي ودوره في رعاية ضحايا الحرب:** الهلال الأحمر الليبي منظمة إنسانية تطوعية ليبية لها شعارها الخاص، مؤسسة في شكل جمعية وطنية مستقلة ذات نفع عام وفقا لاتفاقيات جنيف وملاحقها، تعمل على المبادئ الأساسية الدولية في هذا الشأن تقوم بمساندة السلطات العامة، وتقديم المساعدة والوعون إذا ما اقتضى الأمر ذلك أو طلب إليها لأشد الفئات ضعفا دون أي تمييز.وتعمل الجمعية داخل ليبيا وخارجها للعناية بالكرامة الإنسانية والحق في الحياة، وهي الجهة الوحيدة التي تقوم بمهام الهلال الأحمر محليا وإقليميا ودوليا وتتمتع أموالها بحرمة المال العام وموظفيها بصفة الموظف العام أثناء تأدية أعمالهم التطوعية، كما تقوم الجمعية بدور مهم في نشر القانون الدولي الإنساني وتقديم الجمعية الرعاية والخدمات للمدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية(القانون رقم (4) لسنة 2014 م)
- **دور مجلس الأمن في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة:** إن طريقة تشكيل مجلس الأمن ونظام العمل فيه إلى جانب الاختصاصات الهامة والفاعلة التي يملكها، والتي لم يتم منحها لأي جهاز من الأجهزة الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة، تتم عن أهميته البالغة من بين مختلف أجهزة المنظمة، حيث يعد مجلس الأمن صاحب المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين.(الصفراني ، 2008 م، ص74) وهذا بدوره يقود المجلس حتما -في أحوال معينة - إلى التصدي لبعض مسائل حقوق الإنسان ، وهو ما فعله المجلس فعلا، ففي قراره رقم (237) لسنة 1967 م أشار

المجلس إلى أن حقوق الإنسان غير القابل التنازل عنها ويجب احترامها حتى أثناء الحروب (أوميش بالفانكر، 1994، ص16)

- دور المحكمة الجنائية الدولية : تعتبر المحكمة الجنائية الدولية آلية فعالة -إلى حد ما- من آليات تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث إنها تتميز بالاستمرارية وشمولية اختصاصها بالنوعين من النزاعات الدولية وغير الدولية، الأمر الذي يمنحها تأثيراً رادعاً لا يستهان به تجاه من تسول له نفسه انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني. وتختص المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق وبمحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم الآتية: " جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان. (عتلم، 2003، ص 145) وينص ميثاق المحكمة على أن اختصاصها يشمل الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون الجرائم، والشخص مرتكب الجريمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية، ويصبح عرضة للعقاب من جانب المحكمة . لا يمكن أن تتصلح أحوال الدولة الليبية، إلا إذا قامت بنزع السلاح من تلك الجماعات، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بتقوية المؤسسة الأمنية من أجل فرض القانون على الجميع.
- استخدام النفط الليبي كسلاح لمقاومة التشدد :من خلال إعادة توزيع عوائد النفط مرة أخرى بما يكفل تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وبما يرضى جميع الجهات الجغرافية والقبلية. ويجب أن يكرس جزء كبير من هذه العائدات للتعليم، من أجل مقاومة التشدد ونشر ثقافة الإسلام السمحة.
- بناء جيش قوى :وهذا هو الأهم بالنسبة لمستقبل الدولة الليبية الوليدة. فبعد ما ترك القذافي ليبيا بدون جيش يحميها، حتى تطورت الأمور على ما هي عليه الآن من صراعات ونزاعات على السلطة والثروة، فإن الاهتمام ببناء جيش قوى يجب أن يكون من ضمن أولويات الحكومة الليبية في المرحلة القادمة.
- الاهتمام بالتعليم : كان هذا المطلب الأول للشباب في السابع عشر من فبراير وربما كان هدفاً أكثر إلحاحاً من إسقاط النظام ذاته، فالتعليم قاطرة التنمية، وهو ما يؤدي إلى تطور المجتمع الليبي.
- الاتفاق بين القوى السياسية على شكل الدولة :يجب أن تعمل الحكومة القائمة على دمج تلك الجماعات في المشاورات التي تحدث في ليبيا حول مستقبل البلاد، أي الاعتماد على منطق المشاركة وليس الإقصاء. فهناك خلاف في رؤية الدولة الليبية ما بين التيارات الأيديولوجية وخاصة الإسلامية المتشددة منها. لذلك يجب أن يحصل قدر من التوافق على شكل النظام والدولة.
- التنسيق مع دول الجوار لتضييق الخناق على تلك الجماعات :وذلك في ظل ضعف الدولة الليبية على ضبط الحدود، مما يتيح المجال أمام الجماعات المتشددة لنشر أفكارها واحتمال اتصالها بأخرى تحمل نفس الأفكار في الدول المجاورة.
- التنسيق مع الدول الكبرى لمقاومة التشدد :خاصة مع دول حلف الناتو من أجل مساعدة ليبيا على تشكيل المؤسسات الأمنية، ومساعدتها في عملية التحول الديمقراطي، فضلاً عن مواجهة أي خطر لوصول متشددين إلى الحكم.
- تعزيز الحوار الوطني والمصالحة بين الأطراف المتنازعة: فالنزوح في جوهره، هو انعكاس للصراعات السياسية والمناطقية، وبالتالي فإن حله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنهاء هذه الصراعات.

استخلاصات:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح معاناة المجتمع الليبي من النزاع المسلح، وتأثير هذا الصراع على الإضرار بالبيئة من تلوث ونقص خدمات ، والإضرار بالبيئة الاجتماعية حيث الفقر والبطالة ، والإضرار بالمشروعات التنموية، إضافة إلى تدهور قطاع الصحة والمؤسسات التعليمية، والإضرار بالقوى البشرية، كما يؤثر الصراع المسلح على زيادة عدد الوفيات والمصابين،

كما أثر الصراع المسلح على التغيرات المكانية حيث هجرة بعض الأفراد والأسر خوفاً من القتل ، وبحثاً عن مكان آمن يساعد على العمل ، وهو ما خلق عدد كبير من النازحين والخيام بما تحمل من تأثيرات سلبية على البيئة، وتدهور الخدمات ، وزيادة التلوث.

كما أدت الصراعات المسلحة إلى هجر الأراضي الزراعية وتصحرها خوفاً من الإصابة برصاص الجماعات المسلحة، وهو ما يبرز بعض التأثيرات البيئية السلبية.

كما أبرزت الدراسة القوى الدولية والعربية والمحلية في مواجهة الصراعات المسلحة ، إضافة إلى أهمية دور المؤسسات الدولية والمحلية والقوانين الدولية في مواجهة القوى والجماعات التي تعمل على زعزعة الاستقرار وزيادة الصراع في المجتمع. مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعبت دوراً مهماً في تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير المأوى والرعاية الصحية والتعليم. كما ساعدت في تسهيل العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية. وفقاً للتقارير ، شهدت ليبيا زيادة في عدد العائدين، حيث بلغ عددهم 661,892 شخصاً في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وارتفع إلى 673,554 عائداً في يناير/كانون الثاني 2022.

المراجع:

- (1) البنداق، عمر امحمد،(ديسمبر 2023)النزاع الليبي المسلح وتداعياته- مقارنة سوسولوجية، المجلة الدولية للبحوث العلمية، مجلد 2، عدد 12.
- (2) بالفانكر ،أوميش، التدابير التي يجوز للدول أن تتخذها للوفاء بالتزامها بضمان احترام القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة السابعة، ع/35، يناير- فبراير، 1994.
- (3) تقرير الشرق الأوسط مجموعة الأزمات الدولية ، العدالة في ليبيا ما بعد القذافي ، 140 ، أبريل 2013 .
- (4) حمدان ، جمال.(1980). من خريطة مصر الزراعية، دار الشروق القاهرة.
- (5) عطوي، حسين ، ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية، تاريخ الاطلاع:20/ 11/ 2015.
- (6) الرميح ، حورية محمود حسن ، نصر، صالح أبو القاسم سالم (2020)، آثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، مجلة كلية الآداب ، العدد 30، سبتمبر 2020.
- (7) عتلم، شريف (2003) نظام الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية، / كتاب المحكمة الجنائية الدولية .
- (8) عتلم، شريف ، تعريف القانون الدولي الإنساني، محاضرة ضمن محاضرات الدورة العربية في مجال القانون الدولي الإنساني، بيروت 20-28 فبراير 2017 بالتعاون بين الصليب الأحمر الدولي وجامعة الدول العربية.
- (9) حسن ،عائشة أحمد (2014)النزاع بين المسلمين بين المصالح الغربية والمنظور الإسلامي. ليبيا نموذجاً، رابطة الأدب الحديث، فكر وإبداع ، ج83.
- (10) القانون رقم (4) لسنة 2014 م بشأن الهلال الأحمر الليبي، المواد: (1-2-3)
- (11) مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان، للدكتور عمران عبد السلام الصفراني، ط/ 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2008 م.
- (12) مركز الدراسات الاجتماعية، الظروف الاجتماعية والنفسية والبيئية والاقتصادية للنازحين بمدينة طرابلس و ترهونة، دراسة ميدانية، (غير منشورة)طرابلس، ليبيا، 2014.
- (13) منظمة العفو الدولية ، التقرير السنوي حالة حقوق الإنسان في العالم 2014 . 2015 ، دار بيتر بيننسون ، لندن ، 2015 ،

- 14) Daveed Gartenstein And others , The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers , Netherlands Institute of International Relations Clingendael, The Hague, April 2015 , p 11 .
- 15) Frederic Wehrey, Ending Libya's Civil War: Reconciling Politics, Rebuilding Security, Viewing history: 20/12/2015 <http://goo.gl/bK0Txu>
- 16) Giancarlo Lima , Libya: On the Brink, AMERICAN SECURITY PROJECT, New York , January 2015 , p 2 .